

وقال: في مجال التسهيلات المالية، أنشئ نظام «سويقت» للتحويلات المالية بـ«الريال» و«الروبل»، وأصبح بالإمكان إجراء التحويلات المالية بين إيران ومختلف الدول، خاصة روسيا. كما حقق بنك ملي الإيراني تطورات مهمة في مجال التحويلات المالية من خلال تأسيس بنك مير للأعمال في روسيا.

وفي الختام، قال سيدي: إن هذه الإتفاقية التي لها تاريخ من الإتفاقيات الوسيطة منذ نوفمبر ٢٠١٩، حققت تحسينات كبيرة في أعداد النقل والتبادلات المالية بين إيران ودول أوراسيا.

زيادة التجارة مع دول أوراسيا

وكان مستشار الشؤون الدولية والإتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة أعلن، في وقت سابق، عن زيادة بواقع ٢/٢ في مجال التعامل التجاري بين إيران ومنظمة أوراسيا للتعاون الاقتصادي؛ وذلك في غضون السنوات الأربع، منذ تنفيذ إتفاقية التجارة التفضيلية بين الجانبين.

وفي تصريح له، نوه سيدي بالمباحثات الجارية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الأعضاء بمنظمة أوراسيا، من أجل تسهيل عمليات الشحن والنقل عبر الممرات التجارية؛ وتأكيد الجانبين على هذا الأمر.

كما لفت إلى ضرورة تعزيز البنى التحتية الإيرانية ذات الصلة بالتجارة الحرة مع دول أوراسيا؛ مبيناً أنه يتوفّر الأرضية لتوسيع التعامل التجاري بين الجانبين، يجب الانتقال إلى مرحلة تعزيز البنى التحتية اللازمة ورصد الاستثمارات ذات الصلة أيضاً.

بعد تطبيق
الإتفاقية، ستمتد
٨٧٪ من صادرات
إيران إلى هذه
الدول الخمس
بإعفاء جمركي
كامل



بتعريف جمركية صفرية

إيران تبدأ التجارة الحرة مع أوراسيا في ٥ مايو

في الواقع، تشمل خمس إتفاقيات. وأضاف: بعد تطبيق الإتفاقية، ستمتد ٨٧٪ من صادرات إيران إلى هذه الدول الخمس بإعفاء جمركي كامل، وهذا من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تسهيل وتسريع التبادل التجاري بين إيران وهذه الدول.

أهمية الإتفاقية بالنسبة لإيران
وفي إشارة إلى أهمية هذه الإتفاقية بالنسبة لإيران، أوضح سيدي قائلاً:

كما أشار مستشار الشؤون الدولية والإتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة إلى التطورات المالية،

الإتفاقية، قال سيدي: حالياً، تُجرى أكثر من نصف تجارة العالم عبر إتفاقيات مماثلة، مما يؤدي إلى إلغاء أو خفض التعريفات الجمركية بين الدول، وتوفر هذه العملية ممراً أكثر أماناً وأقل تكلفة لمرور السلع التجارية.

وأضاف: بموجب هذه الإتفاقية، سيبدأ تنفيذها بعد ٦٠ يوماً من آخر مصادقة عليها من قبل الدول؛ وبناء على التنسيق الذي تم، سيبدأ تنفيذها بشكل متزامن في إيران ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في ٥ مايو/ أيار المقبل. وفيما يتعلق بالتوقعات من هذه

(روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وبيلاروسيا وأرمينيا) من قبل برلمانات هذه الدول الخمس ومجلس الشورى الإسلامي بعد ما يقرب من ٧ سنوات من المفاوضات، وتم الإعلان عنها في مارس الماضي.

وأضاف: بموجب هذه الإتفاقية، سيبدأ تنفيذها بعد ٦٠ يوماً من آخر مصادقة عليها من قبل الدول؛ وبناء على التنسيق الذي تم، سيبدأ تنفيذها بشكل متزامن في إيران ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي في ٥ مايو/ أيار المقبل. وفيما يتعلق بالتوقعات من هذه

أعلن مستشار الشؤون الدولية والإتفاقيات التجارية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية، إنه بموجب الإتفاق الذي تم التوصل إليه، سيبدأ تطبيق التجارة الحرة بين إيران والدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي بتعريف جمركية صفرية في وقت واحد في إيران ودول هذا الاتحاد في ٥ مايو/ أيار المقبل.

وقال ميرهادي سيدي، أمس الأحد، في تصريحات صحفية: تمت الموافقة على إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والدول الخمس في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

أخبار قصيرة



عقد إجتماع المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث

عقد إجتماع المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث، برعاية رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان. وعقد إجتماع المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث، عصر السبت، برئاسة رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان، وحضور رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف، ورئيس السلطة القضائية حجة الإسلام غلام حسين محسني إيجي، والأعضاء الآخرين، في ديوان رئاسة الجمهورية.



إيران.. الإستهلاك السنوي لوقود الطائرات يتجاوز ١/٥ مليار لتر

أعلن مشرف إدارة تزويد وقود الطائرات، تجاوز حجم الاستهلاك ١/٥ مليار لتر على مدى العام الإيراني المنتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥. وأوضح إيمان جنت خواجه، بأن استهلاك وقود الطائرات في العام المذكور بلغ ملياراً و٥٧٢ مليوناً و٢٩٦ ألفاً و٥٠٥ لتر، شمل ٢١٢٨٦ طائرة في ٥٧ مركزاً للتزود بالوقود بنمو لاس ١٠٠ مليون لتر على أساس سنوي، وأشار جنت خواجه إلى أن متوسط الاستهلاك اليومي لوقود الطائرات في البلاد خلال العام الإيراني المنتهي ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥ سجل ٤/٣٠٧/٩٣٦ لتر، بواقع ٥٨٣ طائرة بزيادة ٢٥٠ ألف لتر عن المعدل اليومي المسجل بالعام السابق.

نمو كبير في نقل البضائع عبر سكك الحديد بين إيران وتركمانستان

أعلن المدير العام لسكك حديد خراسان (شرق البلاد) عن تبادل مليون و ٩٥٠ ألف طن من البضائع عبر منفذ سرخس الحدودي بسكك الحديد مع تركمانستان خلال العام الماضي (الإيراني)، مسجلاً زيادة قدرها ٦٥٪ مقارنة بالعام السابق.

وأوضح مصطفى نصيري ورك، في تصريح لوكالة الجمهورية الإسلامية للأخبار، يوم السبت، أن مليوناً و ٧٥٠ ألف طن من البضائع مصدرها من تركمانستان، وأن نحو ٨٠٪ من هذه الكمية هي من الكبريت.

وأضاف: إن المسار الرئيسي للنقل العابر هو مسار سرخس إلى بندرعباس، مشيراً إلى أن إجمالي النقل العابر عبر منفذ سرخس الحدودي بسكك الحديد بلغ ٣ ملايين و ١٢٠ ألف طن من البضائع العابرة والمنتجات المصدرة خلال العام الماضي، مسجلاً نمواً بنسبة ٣٥٪.

يذكر أن منفذ سرخس الحدودي يقع في أقصى شمال شرق إيران في محافظة خراسان الرضوية، على بعد ١٨٥ كيلومتراً شمال شرق مدينة مشهد المقدسة، على الحدود مع تركمانستان، ويعتبر من أهم نقاط التجارة والنقل العابر للبلاد، خاصة مع دول آسيا الوسطى.

أمام الاجتماع الـ٥٦ للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج «أوبك بلس»

وزير النفط: الالتزام بسقف الإنتاج المتفق عليه أمر حيوي



التوالي، وأن يبلغ نمو الطلب العالمي على النفط لكلا العامين ١/٤ مليون برميل يومياً. وأضاف باك نجاد: إنني واثق بأن مجمل المناقشات في هذه الاجتماعات سيلعب دوراً مهماً في المراقبة الفعالة لتنفيذ قرارات «أوبك بلس» والالتزام بمستويات الإنتاج المتفق عليها؛ وهو موضوع بالغ الأهمية في هذه الظروف الحساسة لمنتجي النفط ومستهلكيه، وعلى وجه العموم للاقتصاد العالمي.

رئيس ونائب رئيس اللجنة، بهدف الحفاظ على التماسك وتعزيز التعاون وسط الظروف الحساسة التي تسود أسواق النفط العالمية؛ مشدداً على أهمية دور ومكانة هذه اللجنة في الحفاظ على استقرار وتوازن سوق النفط. وقال وزير النفط: بناء على آخر تقرير شهري لسوق النفط الصادر عن أوبك، من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، ٣/١ و ٣/٢ بالمئة على

قال وزير النفط الإيراني: إن المراقبة الفعالة لتنفيذ قرارات «أوبك بلس» والالتزام بسقف الإنتاج المتفق عليه في هذه الظروف الحساسة، أمر حيوي بالنسبة لمنتجي النفط الخام ومستهلكيه وللاقتصاد العالمي. وفي كلمته عبر الفيديو كونفرانس، أمام الاجتماع الـ٥٦ للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج «أوبك بلس» (OPEC+)، أعرب محسن باك نجاد عن تقديره للجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء، خاصة

رئيس لجنة التجارة والاستثمار بمجلس الشورى الإسلامي:

تعزيز القدرات الاستثمارية المشتركة لإيران والهند بهدف تحقيق شعار العام

على قدرة المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة وكذلك الأسواق الحدودية وستنخذ خطوات لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تشكيل لجان استثمارية متخصصة لجدول الأعمال

من جهته، أعلن أمين السياسات والتخطيط في لجنة التجارة والاستثمار في مجلس الشورى، سهيل يحي زاده، أنه يجري الإعداد لتشكيل لجان متخصصة في مختلف القطاعات بموافقة أعضاء البرلمان ومجلس الإدارة، وقال: يتم إعداد خطط اللجنة بالتعاون مع النقابات والاتحادات والقطاعات الخاصة والحكومية في مختلف المجالات وستشهد تشكيل لجان متخصصة في قطاعات الاقتصاد الرقمي والزراعة والطاقة وغيرها من المجالات.

ذات الصلة، فضلاً عن دعم مجلس الشورى الإسلامي، أن تتمكن من تطوير مجال الاستثمار. وأكد حاجي بور أن الهند متقدمة في مجال التقنيات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي وكذلك الاقتصاد الرقمي، مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويجب أن تكون قادرين على الاستفادة من قدرات هذا البلد.

الخطة الإستراتيجية للجنة التجارة والاستثمار

من جانبه، أشار المتحدث باسم لجنة التجارة والاستثمار بمجلس الشورى الإسلامي، محمد أنور بجارزهي، إلى أنه تم إعداد الخطة الإستراتيجية لهذه اللجنة وقريباً، سيتم وضع خطط طويلة المدى في مجال تطوير التجارة وإزالة موانع الاستثمار مع التركيز بشكل خاص

قال رئيس لجنة التجارة والاستثمار بمجلس الشورى الإسلامي: إن القدرات الاستثمارية المشتركة لإيران والهند سيتم تعزيزها بهدف تحقيق شعار هذا العام.

وصرح رضا حاجي بور، أمس الأحد، للصحفيين: نظراً لتسمية قائد الثورة الإسلامية لعام الحالي بـ«الاستثمار من أجل الإنتاج» تضاعفت أهمية لجنة التجارة والاستثمار في مجلس الشورى الإسلامي وتعتبر من أهم اللجان المتخصصة. وقال حاجي بور في إشارة إلى زيارة الرئيس إلى الهند برفقة نائب الرئيس للعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد: تم خلال هذه الزيارة استعراض القدرات الاقتصادية المشتركة للبلدين في مجالات التكنولوجيا والابتكار الإحصائي والإمكانات القائمة للبلدين. وأضاف: نأمل أنه بالتعاون مع نائب الرئيس للعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد القائم على المعرفة والمؤسسات

الاقتصاد الإيراني ينمو ٣/٧٪ خلال الأشهر التسعة من العام الماضي

سجل الاقتصاد الإيراني نمواً قدره ٣/٧٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني المنصرم (انتهى في ٢٠ مارس/ آذار الجاري).

وأفادت إحصاءات ومؤشرات البنك المركزي الإيراني إن اقتصاد البلاد سجل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي (عام ١٤٠٣) نمواً بمقدار ٣/٧٪.

وأضاف البنك المركزي: إن تشكيل رأس المال الثابت خلال هذه الفترة حقق نمواً قدره ٣/٤٪ فيما تخطى حجم التجارة غير النفطية عتبة ١٦٦ مليار دولار بنمو قدره ١/٢٪.

وتشير المؤشرات الاقتصادية العامة إن المسار المستدام للنمو الاقتصادي للبلاد خلال العام الإيراني الفائت، مازال مستمراً.

وتؤكد المؤشرات إن نمواً اقتصادياً بمقدار ٣/٧٪ مناسب ومقبول مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي ولدول المنطقة، إذ سجلت تركيا نمواً اقتصادياً قدره ٢/٨٪ والعربية السعودية ١/٤٪ وباكستان ٢/٥٪ والعراق ١/٤٪، كما بلغ معدل النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٢/٤٪.

وتفيد الإحصاءات إن قطاع الخدمات يشكل ٥٠٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يشكل القطاع الزراعي ١٠٪ وقطاع الصناعة المناجم ٣٠٪ والنفط ١٠٪.